

نحو الجملة (قراءة في المفاهيم)

Grammar of Sentence (Study in Concepts)

الدكتور: معمر عفاص

mamar02@gmail.com

جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف (الجزائر)

تاريخ النشر: 2019/06/03

تاريخ القبول: 2019/03/24

تاريخ الإرسال: 2019/02/23

الملخص

الجملة من المصطلحات التي أثارت جدال البحث عند اللغويين العرب من سبويه إلى محدثينا، لكون أهميتها في عمليات التواصل في كل العلوم، كما أن ارتباطها الوثيق بمصطلح النحو جعل أهل اللغة يزيدون تلهفا لفتح بعض مغاورها والتدليل على ضرورتها في تليين الكلام وسقوله في نظام جاد تتحرك في إطاره مثيرات التواصل المقصودة بين بني البشر سواء على مستوى الكلام العادي أو في أي نوع من التأليف سواء منها الأدبية أو في إطار معرفي آخر.

الكلمات المفتاحية : جملة، مصطلح، تواصل، كلام، قصد، تواصل.

Summary :

The term "grammar" encouraged language people to open some of their premises and to demonstrate their need to soften the discourse and refine it in a serious system that sets in. Its framework is the expected interaction between human beings both in terms of ordinary language and in any kind of harmony, literary or in a different cognitive framework

keywords: comminiction, Sentence, phrase, word, intent

1. مقدمة

لا يمكن الحديث عن التواردات الواقعة في منابت الكلام دون تحليل خواطره المؤتلفة في كيانات جمالية يصعب تحليلها أحيانا دون معرفة القواعد المشددة على شاكلتها في أي لغة من اللغات، فالجملة كيانٌ منطوقٌ يلبي حاجة الناطق لإيصال مُبتغى ذهني قبلي يُميز حالة من بين الحالات التي يرام تلفقها من قبل السامع أو المخبر، ممّا يجعل سلسلة التداول الكلامي المتباينة أفعاله ترتبط أشدّ الارتباط بتطبيق معيار القاعدة التي تبرهن على التعالق الموجود بين مكونات الجملة التي تسعى من خلال ناطقها أن تؤدي غاية القصد.

إنّ الجملة لا يمكنها أن تستقيم دون أن تتكبد مشاق النّحو باعتباره العلم الذي يفتح أفقها وينير غياهمها، فمن البعد أن نلقي كلاما يحتمل عبء الاستعارات و التشبيهات وكلّ أنواع المجاز دون أن تكون الفاعلية النّحوية حاضرة، فلا يستقيم خطاب دون العود إلى التعامل مع استطراد القاعدة في إطار حسن السكوت الحاصل بين طرفي العملية التواصلية، من خلال هذه الثنائية الحتمية بودي أن أطرح إشكالا للإجابة هو: ما المنطلقات الأولى التي على شاكلتها نتحدث عن علاقة الجملة بالنّحو؟ وهل استطاع مصطلح النّحو أن يلبي مُناداة الجملة له في إطار ما أطلق عليه في مراحل متقدّمة بنحو الجملة؟

ارتأيت من خلال بحث إشكالية البحث أن أتبع المنهج الوصفي باعتباره الأنفع لمعالجة مثل هذه القضايا الموهلة في التراث بشكل يستدعي الوصف والتحليل.

كما أنني أبتغي كذلك هدفا جوهريا وهو محاولة الإفادة ، بأنَّ البحث يقصد إلى محاولة الربط الجوهري بين المصطلحات التي على أساسها قيد نحو الجملة .

انتهجت في هذه الدراسة المنهج الوصفي بالنظر لطبيعة الدراسة ، التي تستدعي ذلك لنرى ذلك من خلال بحث المفاهيم والتّركيز على العلاقات الموجودة بين المفهومين في كلّ الخطابات المنشأة المقصودة بين المخبر والمخبر.

2. المفهوم اللّغوي للجملة

1.2 الجملة في المعاجم العربية

قصد الوقوف على ما تعنيه لفظة جملة من خلال بعض المعاجم العربية، جدير بنا أن نشير إلى الأهمية التي يعينها موضوع الوقوف على الحثيات المعجمية للفظ ، فقد وردت الجملة لغة :الجملة بضم الجيم والميم الجماعة من النَّاس .ويقال :جمل الشيء :جمعه .وقيل لكل جماعة غير منفصلة :جملة¹ وجاءت لفظة "الجملة" في القرآن الكريم بمعنى الجمع قال تعالى :﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾²

كما جاءت في معجم الجامع اسم جملة جُمْل وجُمَلات الجمع جماعة كل شيء،الجملة جُمْلٌ والجملة(عند البلاغيين و النحويين) كل كلام اشتمل على مسند ومسند إليه متجمعا لا متفرقا،مجتمعا دفعة واحدة لا منجما متفرقا :جملة أخذ الشيء من يبيع البضائع متجمعة لا متفرقة،عكسه بائع بالقطاعي ،جملة بائع غجمالا،بصورة موجزة: الجملة بالجملة على القول بخلاصة وإيجاز شديد³.

كما جاءت في المعجم الوسيط جملة جمل جمع جملة في الكلام:ما تركب من مسند ومسند إليه.والجمل أنواع من جملة جماعة الشيء ،جملة (الاسمية،الفعلية،الخبرية،الانشائية).

2.2 المفهوم الاصطلاحي للجملة

تعدّد مفهوما بتعدّد المذاهب النّحوية، ذهب بعضهم إلى أنّها تعادل الكلام، فكلّ منهما يفيد معنى يمكن أن يكون محدودا بالوقوف عنده، حيث يعتبر كلّ من ابن جني (ت هـ 293) وعبد القاهر الجرجاني (ت471) ممّن ذهبوا مذهب أنّ الجملة ترادف وتساوي الكلام⁴

نشير أيضا إلى أنّ ابن الحاجب(ت هـ 646) قال :بعدم الترادف، ممّا يجعله يتّفق وابن هشام (ت هـ 761) يقول :« الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد :ما دلّ على معنى يحسن السّكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، قام زيد، والمبتدأ وخبره:كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما، ممّا يظهر عدم ترادفهما ،كما توهم كثير من أهل اللغة، وهو ما أظهره صاحب المفصّل، حين استطرد في توضيح الفروق الظّاهرة بين الكلام والجملة، حيث انتهى إلى أنّها أعمّ منه، إذ أنّ شرط الكلام الإفادة بخلافها»⁵

ومنه يتبيّن أنّ الجملة حدّها ظاهر في المركّب الإسنادي، المؤلّف من مسند ومسند إليه، دون اشتراط المعنى المكتفي بنفسه، كما هو الحال في الكلام، فقد ذهب أحمد المتوكل إلى أنّ الجملة البسيطة، تُحدّد

بسمتين أساسيتين، أنّها لا تتضمن أكثر من حمل واحد في مقابل الجملة المركبة التي تتضمن حملين على الأقل، أيضا محمولها محمول أصل (غير مشتق) في مقابل الجملة المشتقة⁶

ما ذهب إليه الباحث، ينم عن مدى التعالق المستفيض الموجود بين ما كشفت عنه مختلف المدارس النحوية العربية في باب التعامل مع مصطلح "جملة"، وبين ما جاءت به الدراسات العربية الحديثة، حيث أنّه لا يمكن الفصل بينهما وذلك لكون أنّ المدار الأساسي، المعتمد في الجملة كأساس تواصل مرجعية أساسية تتحكّم في المحمولات المختلفة المشكّلة من طرف مرسل الكلام .

نشير أيضا أنّه مهما تنوّعت الأساليب الخطابية عبر الجمل المشكّلة، تبقى الجملة البسيطة المنطلق الركني الذي انبثت على أساسه جميع تصوّرات الخطاب المكتوبة والمسموعة، ولعلّ ما التّف حوله القدامى هو أنّ الجملة إطار مُرتّب، معلوم الحدود، تتحكّم فيه خاصية المعيارية المجردة، وما وقوف سيبويه ومن جاء بعده عند حدودها، إلّا بُرهاننا على أنّها الأساس في تحديد المعنى الملفوظ، المقصود بين المتواصلين، فهي لديهم لا تتعدّى الحدود الإسنادية، فمن غير المعقول أن يخرج أيّا كان عن بحث ظاهرة التّواصل، إلّا في إطار تحديد شأن التّعالق المقصود قبلياً لدى من يُرسل الكلام، داخل الجملة دون غيرها ولا يمكن أن تتحقّق ظاهرة التّأثير والتّأثر إلّا بها.

أيضا فالمعنى المبتغى لا يُستوعب دون أن تُبنى الجملة بالرتبة المتحقّقة في الأداء الإسنادي الاسمي والفعل، المتناثر عبر أنواعها الأخرى المحدّدة باعتماد ركن المعيارية أساس الفصل بينها، كما هو الشأن عند البلاغيين حين خاضوا في مسألة الفصائل المتنوّعة للخطاب وعلاقاته المستفيضة والنحو المعيارية من جهة خدمة بعضهما لبعض، فالمعنى المتضمّن في الجملة، تتحكّم فيه العلاقات الجوارية سواء عن طريق انسجام التّألف النّطقي أو البناء الصرفي، أو حتى من ناحية تباعد الألفاظ أو تقاربها معجميا، ممّا يُشكّل بصفة مستمرة الخطاب النّصي المراد عبر انحدار الجمل بعضها من بعض ؛ لأنّه مهما تنوّع تشعّب الأطر الحوارية، تبقى خاصية الارتباط مُستلزمة بطبيعة التناغم الإنساني المستطرد في إطار الملفوظ عبر خطية الجملة المسترسلة، بسيطة أو مركّبة.

كلّ هذه التناغمات الأصيلة في تحديد "مصطلح الجملة"، جعلت القدامى ينتهون إلى ضرورة تكييف دراستها في إطارها الطبيعي المتعارف عليه (الجملة البسيطة) حسب الرتبة، كما أنّهم لم يتناسوا الظواهر المختلفة المشكّلة دائما في إطارها الخاص، كالّتقديم والتّأخير، الحذف، الاستبدال، المطابقة، الرّبط بالتعريف، الرّبط بالموصل وغيرها من العلامات اللّغوية الأخرى.

كما تواترت أيضا ملاحظات هامة بشأن الاهتمام بالجملة في كتب القدامى، انصبّت كلّها حول تحديد المحاور الكبرى لعملية التّواصل، المرتبطة بخاصية تحديد المقاصد الفعلية المتراكمة في ذهنية المخبر، الذي ينأى بدوره عن تلك الدوال التي يفتقر السّامع إلى آليات تفكيكها، فالجملة من هذا المنطلق تحقّق الكلام الذي هو «اللفظ المركّب المفيد بالوضع العربي فائدة يحسن السكوت عليها»⁷

إنَّ الباعث الأساسي الدَّاعي إلى استمراريتها، كونها تفاعلت مع مختلف الحركات والأحداث النَّفسية، الإيديولوجية، الفلسفية والاجتماعية وغيرها، مُتَحَمِّلة كثافتها وتراكمتها، كما أنَّه رغم بروز النَّص كظاهرة لسانية بدلاً عنها، تبقى الرِّكيزة التي لا يمكنه أن يُحَقِّق هَدَفَه المضموني التَّواصلية دونها.

الأبعد من هذا، إنَّ عملية التَّواصل في إطار الجملة ترتبط بالتَّحوُّلات الفلسفية والابستمولوجية المرافقة للبشر في مختلف مجالات التَّعامل المنشودة ، فمشاغل النَّحْصَة واللُّغويين، توجَّهت إلى رؤية المصطلحات والقوانين النَّحْوية قصد تفكيك الأحداث الداخلية المتضمَّنة، ولعلَّ ذلك من جملة ما ناقشه المعاصرون في مجال المميَّزات والميزات التي اتَّصفت بها اللُّغة العربية، بالأخص في تطوير الفكر التَّواصلية، انطلاقاً من الصوت ووصولاً إلى ما أُطلق عليه بعلم التَّراكيب⁸.

3. المفهوم النَّحْوي للجملة

3.1 المفهوم الخليلي للجملة

لقد برهنت الرُّوى المتناثرة في الكُتب النَّحْوية عند القدماء على أنَّ موضوع إيجاد مفهوم صريح للجملة لم يقف عند حدٍّ واحد، بحيث انقسم النَّحْصَة إلى اتجاهات شتَّى تعاملت بكلِّ جدِّية مع تنوُّع مفاهيم الجملة من مدرسة لأخرى، ممَّا أثار تباين أقوالهم في إعطاء تعريف مُوحَّد لها يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي في مقدمة كتابه الجُمْل في النَّحو: «هذا كتاب فيه جملة الإعراب، إذا كان جميع النَّحو في الرَّفْع والنَّصْب والجَرِّ والجزم... جمعنا فيه جمل وجوه الرَّفْع والنَّصْب والجَرِّ والجزم وجمل الألفات واللامَّات والهاءات والتَّاءات والواوات وما يجري من اللام ألفات»⁹.

يتَّضح أنَّ مُصطلح جملة بلفظه اللُّغوي طرح بقوَّة عند الخليل، فقد فسَّر أنَّ علامات الإعراب ترتبط بما هو كائن من الكلام، لذلك فالمعنى لا ينعقد له كيانه إلَّا إذا توفَّرت عناصره المؤتلفة مسن الحروف، فالأصوات ثم الكلمات، هذه الأخيرة تتمثَّل في مجال التَّراكيب التي تستدعيها حال الخطاب بالضرَّورة من خلال المثيرات الخارجية التي تُسيِّر وفق سلسلة لا متناهية من الأصوات، التي تتشكَّل في كلِّ منظم تتحكَّم فيه القاعدة النَّحْوية لما لها من تأثير على توجيه المقاصد المبتغاة .

إنَّ العلامات الإعرابية التي اعتمدها ، لا يمكن إهمالها في أيِّ تركيب إسنادي غرضه الإبانة عن المضامين؛ لأنَّها السَّبيل الذي يهتدي به إلى تحقيق الملامسة الداخلية، التي تتميز بها جزئيات المعاني المتضامنة فيما بينها لخدمة الكلِّ المركَّب، أيضاً لقد فسَّر أنَّ ائتلاف الأصوات وتناسقها يبعث إلى تحقيق مزيَّتي إدراك المسموع وتطوير فهمه.

امتدت هذه النَّظرة الثَّاقبة بمفهوم أكثر جدَّة ووضوح مع تلميذه سيَّبويه حيث جاء في الكتاب في باب المسند والمسند إليه «وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا

يجد المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك عبد الله أخوك: وهذا أخوك»¹⁰

إنَّ مفهوم الجملة النحوي لم يتعد مسألة بحث النُّحاة في موضوع تركيب الكلم والكلام لتأدية معنى يكون السُّكوت عنه دليلاً قطعياً على عدم مخالفته العرف اللساني العربي، لقد ذهب أغلب النُّحاة المتدخلين في الموضوع إلى أنَّه لا يمكن حصر التَّأليف المستوي بإهمال العناصر الثلاثة التي تُشكِّله (الاسم، الفعل والحرف). أورد المبرد دليلاً في هذا الشأن إذ يقول: «ما يكون عليه الكلم بمعانيه، أنَّه يأتلف فيما بينه ليؤدِّي معنى، فانفراد الحرف لا يمكن، لا سبيل إلى التكلم به وحده، فما جاء على حرف فما هو اسم (التاء) في قمت فإذا عني المتكلم ذاته أو غيره من ذكر أو أنثى، إلَّا أنَّها تقع له مضمونة ذكراً كان أو أنثى ولغيره إذا كان ذكراً مفتوحة، وإن كانت أنثى مكسورة».¹¹

2.3 مفهوم الجملة بين المبرد النحوي وابن جني

حاول المبرد تفسير ما جاء به سيبويه، فيما يخص مفهوم الإسناد-الذي هو بمعنى الجملة -فما كان له إلَّا أن أوضح ذلك بأمثلة، انتقل فيها من تفسير وتحليل القيمة التي ينماز بها الحرف مُنفرداً ومُشاركاً في التَّركيب، أيضاً فالانتقال بهذه الصورة من مفهوم الحرف لما له من قوَّة في انعقاد الصورة الاصطلاحية للجملة، وإلَّا كيف يمكن أن نطلق تسمية حدِّ الجملة المركبة بإهمال دور الرِّبط والتَّرتيب والاستئناف المحقِّق من طرف الحرف في الجملة.

لقد نظر النُّحاة إلى الجملة من وجهة اعتبارها التَّركيب الذي لا مناص لانعقاد العملية التَّواصلية دونه، الأمر الذي فتح مجال التعرّيج في فضاءها الرَّحب ممَّا أثار انقياد النُّحاة إلى إطناب الحديث عن احتمالات تركيبها فيما تمَّت ملاحظته من خلال التَّقابلات والتَّقلُّبات الطارئة، على أنواعها (الجملة الاسمية، الفعلية)، كما أنَّهم تعمَّقوا في ذكر أنواعها المرتبطة بالخطاب فذكروا: (الجملة الابتدائية، الاعتراضية، الإنشائية...).

ومن منظور آخر ذهب ابن جني إلى أنَّ «الكلام كلُّ لفظ مُستقل بنفسه، مفيد بمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجُمْل، نحو زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه ورويد، وحاء وعاء في الأصوات، وحس ولب، رأف وأوه، فكلُّ لفظ مستقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام».¹²

إنَّ متأمل النَّص الذي أورده ابن جني، يتبيَّن له أنَّ المقصد المراد هنا هو الجملة بالمفهوم الحديث؛ إنَّه يتحدث عن إجماع مُتضمَّن في الكُتب النحوية عموماً حول مفهوم المركَّب الإسنادي الذي هو الجملة، ممَّا يزيد ذلك إجلالاً اعتماده شواهد مُتحدِّجا بها عن مفهوم النُّظرة التي جاء بها بخصوص تدخُّله المبين عن نظرتة النحوية للمفهوم المتناثر في كتب النحو للجملة.

ومن ناحية التباس مصطلح قول بالجملة يقول « وأما القول فأصله أنه كل لفظ مدل به اللسان، تاما كان أو ناقصا، فالتام هو المفيد، أعنى الجملة وما كان في معناها، من نحو صه، وإيه والناقص ما كان بضد ذلك، نحو زيد، ومحمد وإن، وكان أخوك، فكل كلام قول وليس كل قول كلاماً».¹³

لقد تنبّه صاحب الخصائص إلى أنّ مسألة المنطوق ترتبط بما يُسميه أهل العربية بالفائدة، فليس كل ما يُنطق تنعقد من وراءه فائدة، رغم أنّ هناك من يُقيّد بأنّ القول هو أعمّ من الكلمة والكلام، والكلم، إلّا أنّ ابن جني يحيد عن ذلك إلى إبداء نظريته مُتحدّثا عن القول التام المقيّد الذي تحصل منه الفائدة، محكوم بالقاعدة، والقول الناقص في نظره أقلّ شأنًا من الكلم الذي سواء أفاد أو لم يفد، وكأنّه يستحضر قبلًا أنّ المادة الأولية للخطاب، التي هي الجملة لا يكون لها شأنًا إلّا باطراد القاعدة النحوية التي توجّه المعنى بحسب كلّ الحالات التي يطلقها اللسان.

إذا نظرنا إلى مفهوم الإسناد الذي يعتبر مدار تحقيق المعاني في أيّ خطاب كان؛ فإنّه في العرف اللغوي تعني لفظة إسناد إضافة الشيء لغيره، بينما تعني في الإعراب حسب ما ذهب إليه الخوارزمي «إضافة إحدى الكلمتين إلى أخرى على وجه الإفادة والإفادة لا تكون إلّا في الابتداء والفعل والفاعل؛ لأنّ الإفادة متى وقعت بين شيئين فأحد الشيئين يستحيل أن يكون حرفاً؛ فالحرف لإيقاع العلقه بين شيئين ولهذا قالوا: الحرف نسب و رابط، وإيقاع العلقه بين شيئين ولا شيئين محال».¹⁴

إنّ الطبيعة الترابطية المنحصرة في مدى المشاركة الموجودة بين ركني الإسناد سواء في باب الاسمية أو الفعلية، لا تتجسّد منافعها إلّا بالرباط سواء أكان لفظيا (الروابط المتنوعة) أو معنويا (كعلاقة الإسناد).

3,3 مفهوم الجملة بين الخوارزمي وابن الحاجب

أيضا لقد حظي مصطلح "جملة" بأوسع نظرة، في كتاب الخوارزمي، الذي فسّر بكلّ وضوح عملية الإسناد الجارية في الكلام، فقد بيّن لغة أنّ ضمّ الأشياء لبعضها البعض، يُسمّى إضافة، أمّا من ناحية الإعراب فقد توجّه إلى أنّه لا يمكن الحديث عن كلام دون العود إلى ما أُطلق عليه بعنصر الفائدة المستقاة من ربط الكلمات عن طريق روابط يتحكّم فيها النحو؛ لأنّه حسب رأيه، لا يمكن لعملية الاتصال أن تتمّ بمعزل عن ما أسماه بتعليق الكلام الذي تُوقعه الروابط (الحروف).

فالحرف لديه له ميزة لا يمكن الاستغناء عنها في تحصيل الكلام، وإلّا كيف تتحقّق عملية التركيب النصّي من الجمل؟

إنّ الحرف لديه بوصفه رابطا مُهما، لا تنعقد الدورة الكلامية في كلّ مستوياتها دونه، فقد نوّتي بجملة اسمية أو فعلية دونه، غير أنّ ظاهرة الحكي بين الناس تبقى

محدودة دون استطرادنا في الكلام، لذا السبب لا يمكن أن نعول على خطاب دون العلقه التي يبقى الحرف أساسها المحوري.

هناك أيضا من النحويين من ذهب مذهب أن « الكلام ما تضمّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتّى ذلك إلّا في اسمين أو فعل واسم».¹⁵

لنرى التشابه الموجود بين كلّ التداخلات النحوية بشأن مفهوم الكلام الذي يعني الجملة، فالتضمّن الذي جاء به بن الحاجب هنا معناه أنّه لا تركيب دون تحصيل الفائدة، والمقصود بالفائدة هنا تلاؤم عناصر التركيب وخدمتها للمعنى المراد بالالتزام والتضمّن. ومنه يظهر أيضا أنّ القصد النحوي ظاهر بكلّ ما يعنيه في تركيب الجملة، فهو المصطلح الجوهرى الذي تجاذبته الاهتمامات النحوية الموزعة على اختلاف مرجعيات أصحابها واختلاف رؤاهم، يستطرد صاحب الكافية في النحو قائلا: « والمراد بالإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى، على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر... »¹⁶.

ممّا يعني أنّ فكرة الضمّ والإضافة التي جاء بها الخوازمي تجلّت في نص بن الحاجب، الذي أبان فيه عن توحّد الآراء النحوية وفي بعض الأحيان تشابهها، فالإخبار عن معنى ثان لمنطوق أصلي يتجسّد في تلك العلاقة الدائمة المقرونة بين ما الخبر والمخبر عنه، فالخبر لا يمكن أن يتوصل إليه في قطيعة بين جزأين مهمّين في الكلام، المراد بهما الإسناد، هذه العلامة المعنوية التي تؤكّد دوام الاتصال والتبليغ.

إنّ النّظرة التي سادت كتاب سيبويه بخصوص الحديث عن المفهوم الذي يعادل أو يقترب من مصطلح جملة، نلقاه صريحا متمثلا بكلّ وجهة في الكلام أو فيما ذهب إليه بعض الدّارسين للتراث النحوي العربي، حيث أطلقوا عليه نظرية الكلام عند سيبويه، غير أنّ الأمر يتعلّق بتلك العمليات الإفصاحية المحتملة المنجزة عبر دوال من التراكيب مؤدية إلى نظام يتحكّم في التآليف المتنوعة لأشكال الكلام، كل هذا لا يمكن الحديث عنه خارج القاعدة النحوية.¹⁷

إنّ المسار الذي خطته الجملة في التّراث العربي لم يكن رهينا لفهم واحد من وجهة المصطلح، فقد انبثقت من فكرة الكلام عند سيبويه وابن الحاجب وكثير ممّن نحوا نحوهم، ما معناه أنّهما فصل بينهما، كما أنّها تجلّت بصفة واضحة في تدخلات من جاءوا بعد صاحب الكتاب من القرن الثالث إلى السادس، تارة بمساواتها وترادفها اصطلاحا بالكلام (ابن جني ت 392 هـ، عبد القاهر الجرجاني ت 471 هـ) وتارة أخرى بالإشارة إلى أنّها الأسبق من الكلام الرّأي الذي لمسناه من خلال كتاب مغني اللّبيب لابن هشام الأنصاري، فقد اتّكأ برأيه على الإسناد في تحديد مفهوم الجملة؛ لأنّ إسناد الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر بتآلفهما تنشأ الجملة؛ كما أنّ كلّ إسناد أصلي هو جملة سواء

أفاد فائدة يحسن السكوت عليها أم لا ، أمّا الكلام فلا يُطلق إلّا على ما يحسن السكوت عليه، وعليه فكلُّ كلام جملة، ولا عكس فجملة الشرط وجملة الصلّة غير مفيدة، فليست بكلام.¹⁸

الظاهر أنّ كلّ ما جاء به النُّحاة في حقّ الجملة لم يخرج عن نطاق واحد، وهو تحقيق مُبتغى الفائدة المرجوة من المنطوق وتوطيده بصورة جلية عن طريق المعايير النحوية، المتمثلة في القاعدة، أيضاً فالجملة هي ما تمّ معناه وأفاد مُستقلاً والكلام كما يذهب إليه ابن جني لفظٌ يصدّق على الجملة وعلى الجمل المتعدّدة، فهو جنس لها كما أنّ الإنسان جنس للنّاس¹⁹ كما في قوله تعالى ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾²⁰ فالجملة بحسب ما أورده النّحويون انطلقت من قاعدة أنّ المباني تحتاج إلى قاعدة إجلاء المعاني وتوطيدها؛ لذلك لم تخرج اهتماماتهم عن نطاق واحد، تمثّل في نقل الجمل التي هي من جزئيات الكلام عن طريق عملية مهمّة وهي الإسناد، كما تمحورت كلّ آرائهم حول مُبتغى واحد وهو الغاية الإيجابية للمنطوق، المخصّصة بوصف أو بيان حال أو زمان أو علّة أو مصاحبة أو مفعولية.

4. نحو الجملة

إنّ المحاولات الأولى المستقاة من خلال التعاريف المستطردة في الكتب التراثية بشأن الجملة توزّعت بحسب الآراء المختلفة، التي صبّت في مسار واحد، تجلّى في تتبّع المراتب النّظرية للجملة باعتبارها الرّكن الرّكين في التّقابلات المنشأة للخطاب المرسل، ممّا جعل ذكر مصطلح جملة يختلف من مدرسة لأخرى سواء بلفظها أو بمفاهيم القصد منها الجملة في ذاتها؛ لأنّه كما تطلعنا كتب النّحو أنّ مفهوم الجملة التّبس بحث مسألته عند كثير منهم فقد امتزج بمفهوم الكلام، فلا فك بينهما، يقول الزمخشري²¹ (ت 538هـ) في هذا الشأن «والكلام هو المركّب من كلمتين، أُسندت إحدهما إلى الأخرى، وهذا لا يتأتّى إلّا في اسمين، أو في فعل واسم ويُسمّى الجملة».²²

إنّ تركيب الأجزاء المؤتلفة من اسم واسم أو من فعل واسم المرتبطة عن طريق وظيفة معنوية تُؤدي معنى داخل التركيب الإسنادي يطلق عليه مُسمّى الجملة. كما أنّ طرح مصطلح جملة من منظور التعاقب الزماني، جعل أولئك الذين انشغلوا بالنّحو العربي يُعبّرون بأنّ المفهوم التّواصلي للجملة تغير واختلف وذلك بالنّظر للتّشاكل الذي وجد في محاولة تدقيق معناها من مرجع لآخر، فهذا ابن يعيش (ت 643هـ) يفسّر ما ذهب إليه الزمخشري، مشيراً إلى فكرة التوطيد بين مصطلحي الكلام والجملة وعدم قبول فكرة الفصل بينهما يقول: «وممّا يسأل عنه هنا، الفرق بين الكلام، والقول والنّص والسياق والكلم والجواب... أنّ الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكلُّ واحدة الجمل الفعلية، والاسمية، نوع له، يصدق إطلاقه عليها، كما أنّ الكلمة جنس للمفردات».²³

إنّ ما ساد المدارس النّحوية من تساؤلات بشأن الجملة وتحديد مفهوم لها، لم يتعد الرّؤية النّظرية، التي حاولت جاهدة التّفريق بين المصطلحات التي التّبس مفهومها بعد الكلام جملة والجملة قولاً والدّمج بينها

في أداء وظيفة واحدة أو متقاربة فهذا ابن مالك يورد في مطلع ألفيته: «كلامنا لفظ مفيد كاستقم** اسم وفعل ثم حرف الكلم»²⁴.

الملاحظ أنَّ صاحب الألفية لم يأت بمصطلح جملة وذلك للعناية التي أولاها للكلام دونها؛ لأنَّه أشمل وأوقع في التعبير منها، كما أنَّ المركَّب المفيد بالوضع العربي يحمل فائدة ترضي السامع المتلقي، فلا يمكنه أن يبدي غير قبول ما أوصل إليه من معنى عبر تراكيب منطوقة في قالب لغوي تتحكَّم فيه الأصوات والكلمات وكذا أدوات الرِّبْط، تبعه في ذلك كثير من شُراح الألفية كابن هشام الذي أفرد بابا كاملا في كتابيه مغني اللبيب وقواعد الإعراب للجملة.

هذه النظرات النبّه وجهت إلى ضرورة الوقوف بصرامة عند مصطلح "جملة"، اتّضح ذلك من خلال مختلف المصنّفات التي فسّرت فيما بعد معنى الجملة ومدى ارتباطها بعملية التواصل.

هذا الوصف مردّه إلى جملة من المعطيات، تتوزّع عبر سبل هامة، استقطبت فاعليتها من خلال التّحالف الموجود بين بني البشر في مجال تعدّد الألسن وارتباطها بأغراض التّعبير غير المحدودة، كما أنَّ مُعظم التّصرّفات البشرية، تتحكَّم فيها الألفاظ، سواء منها المنطوقة وغيرها المشكّل في خطيّة، تعتمدُ ركني المسند والمُسند إليه، يتأتّى هذا الأسلوب، في ظلّ الانتشار المتقاييس، داخل النّص لمختلف الأدوات اللّغوية، المتحكَّم فيها عن طريق جهاز النّحو وتداعياته المحتملة في رصد كلّ التّطلّعات الخطابية، هذه الأخيرة لا تعدو أن تخرج بدورها من مجال التّعامل مع الأساليب البلاغية، بالنّظر إلى وثاقه صلة الارتباط وروح التلاؤم الموجودة بين البلاغة وعلم النّحو، مهما تغيّرت الرّؤى، فالجملة تبقى المنطلق، كونها الأداة المصدريّة في تبين أنواع الخطابات، وعقد قرينة التّواصل المنشود بين الأفراد والجماعات عن طريق تمكين الأدوات اللّغوية المتنوّعة المكوّنة لها.

إنّ مدار النّشاط اللّغوي العربي، يتوزّع على ما يُسمى "لسانيات الجملة" المنضوية في الأنساق البلاغية المتباينة، علم التّفسير، أصول الفقه، هذه الأخيرة لها تتعامل مع مستويات اللغة، المتطابقة، المتباعدة، المركّبة، غير المركّبة، وغيرها المنشأ لأحداث خطابية تواصلية، تحقّق إنجازا في مختلف الإنشاءات الجمليّة في الشعر والنثر أو رواية، هذه الإنجازات تسود بسماتها الخطابية الموظّفة بقصد الإقناع والإمتاع⁽²⁵⁾.

لقد استوقفنا محطات مهمة في تاريخ الحديث عن الجملة العربية وما مدى التحولات التي طرأت عليها من ناحية المفهوم وكذا الحديث عن أنواعها المتباينة في تحديد مسالك التواصل، انصبّ بحثنا حول الروابط المثيرة في المنطلقات الجوهرية التي على شاكلتها تأسست الرؤية المبدئية التي انتهت فيما بعد إلى أنه لا يمكن خوض الحديث في مسائل الخطاب دون العود إلى تفكيك إحداثيات الجملة من منطلق محض وهو الاتكاء على القاعدة النحوية كمعيار، يبعث إلى توطيد العلاقات المختلفة المتعاقبة بين الكلم من وجهة المبنى والمعنى. إنّ تركيزنا على فرضية مهمة في المنطلق والتي أفدنا من خلال إشكالها أنه ينبغي التركيز على جمع ما أمكن من الآراء جعلنا نصل في نهاية هذا البحث إلى أنّ مصير الخطابات الانسانية لا يمكن أن تمتد له طائلة دون الرجوع إلى ارتباط أصواتنا بمعالم حدود الجملة التي لا تحيا إلا إذا تناقلتها روح النّحو في إطار منظم تحكمه القواعد، التي من شأنها أن تسهم بشكل منقطع النظير في تحويل الجمل إلى مبتغيات، تتشكل في إطار متتاليات لتكون فيما بعد نصا بمقاصد تحددها أنواع الحوارات المختلفة.

6. خاتمة:

بعد عرضنا لمصطلح جملة من خلال محطات زمنية مختلفة، توصلنا لما يلي:

_ أنه من المستبعد أن نتحدث عن نحو نص دون معرفة الحثيات المتعلقة بقوة بالجملة، فلا يمكن أن نعقد تواصلًا يحقق لنا المبتغيات النفسية المرسومة قبليا في اكنافنا دون تعبيد سبيل الكلام على أساسيات مكونات الجملة.

_ الجملة رغم قصورها في منظور اللسانيات الحديثة، شكلت روحا للخطابات المختلفة، كما أنها أسست مسبقا لعلم جديد أطلق عليه "علم النص"

_ رغم الاختلافات المسترعاة بخصوص إشكالية المصطلح في حدّ ذاته، أو التعدد المفهومي الذي أصاب الجملة من خلال معطيات تباين المدارس النحوية، تبقى الأساس الركني الذي قامت على انقاضه كل التعاملات التواصلية لتصيب كل العلوم دون استثناء.

_ إشكالية المنطلق المفهومي بالنسبة لمحدودية الجملة من وجهة الحد النّحوي المنعقد في انتهاء ترتيب عناصرها لم يسيطر على آليات إنبات الكلام، ذاك الذي لاحظناه بشكل جدي فيما بعد مع ظهور نحو النص. _ مما توصلنا إليه أيضا، أنّ الجملة في اللغة العربية، تتحكم فيها أدوات النحو، ممّا يجعلها قادرة على فتح ما لا حصر له من احتمالات الخطاب في أي غرض وفي أي جنس من أجناسه المختلفة.

_ لقد تيسر لعلماء العربية من خلال أنواع الجمل المعروفة، تأكيد علامات النصية التي لولا التقلبات المرعاة في إطار المتتاليات الجمالية ما حصر النص في شكل نهائي ذو دلالات ومقاصد، تحكمها معايير بناءه بشكل متميز لا منأى له فيه عن قواعد الجمل المعروفة.

الهوامش:

1_ محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب- ط2، ص95.

2_ ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر بيروت، لبنان، ط3، الجزء الأول، 1994، ص648.

- 3_ سورة الفرقان، الآية/32.
- 4_ ابن هشام الأنصاري جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تح: حنا الفاخوري، الجزء الثاني، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991، ص490.
- 5_ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، شرح الرضي على كافية بن الحاجب، الجزء الأول، ص8.
- 6_ احمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان للنشر والتوزيع، 1998، ص(150، 151).
- 7_ أحمد الهاشمي القواعد الأساسية للغة العربية حسب متن الألفية، بن مالك وخلاصة الشراح لابن هشام وابن عقيل الأشموني، ، دار الرجاء، عنابة-الجزائر، 1998، ص9.
- 8_، المنصف عاشور، التركيب عند ابن المقفع، في مقدمات كلية ودمنة، دراسة إحصائية وصفية، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر، 1982، ص13.
- 9_الخليل ابن أحمد الفراهيدي، كتاب الجمل في النحو، تح:فخر الدين قباوة، ط5، 1995، ص63.
- 10_ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تح:عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، لبنان، بيروت، ط1، جزء الأول، ص23.
- 11_ المصدر السابق، ص24.
- 12_ أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح:عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، المجلد الأول، ط2، 2003، ص72.
- 13_ المصدر نفسه، ص72.
- 14_ صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، شرح المفصل في صناعة الإعراب، الموسوم بالتخمة ، ، تح:عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، ط1، الجزء الأول، 1990، ص157.
- 15_ الإمام جلال الدين أبي عمر عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي، الكافية في النحو، شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحين الاسترابادي النحوي، تح:عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط1، ص200
- 16_ المصدر نفسه، ص 200.
- 17 ينظر: بوهاس جيوم، لولوغلي، التراث اللغوي العربي ، تر: محمد حسن عبد العزيز، كمال شاهين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط1، 2008، ص77.
- 18_ ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ص(490، 491).
- 19_ عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط4 الجزء الأول، 1990، ص17.
- 20_ سورة العصر، الآية/2.
- 21_الإمام الزمخشري هو العلامة أبو القاسم محمد بن عمر بن محمد ، الزمخشري الخوارزمي ، النحوي تركماني من أئمة المعتزلة صاحب الكشف، الذي لم يصنف قبله مثله، مولده بزمخشريه من خوارزم في شهر رجب 467 هـ.
- 22_ موفق الدين بن علي بن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، الجزء الأول، (دت)، ص20.
- 23_ الخصائص، عثمان بن جني، ص30.
- 24_ شمس الدين أبي الخير محمد بن الخطيب (ابن الجزري)، كاشف الخصائص عن ألفاظ الخلاصة، تح:مصطفى أحمد النماس، مطبعة السعادة، 1983، ص(5، 6).
- 25_ محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب- ط2 ، ص9